الدستوريون... بين المرجعية السياسية والهم الوطني

عمر الشاهر

تابع العراقيون بترقب المراحل التي رافقت تشكيل لجنة صياغة الدستور، وصولا الى اكتمالها عبر شمولها العرب السنة الذين حامت الشكوك حول مشاركتهم فيها، وقد اشر بعضهم وجود بقايا محاصصات حزبية وطائفية لا يعرف مدى تأثيرها في المراحل الدستورية القادمة.

ولعلنا هنا لابد من ان نشير الى أنّ الدستور وصياغته وكل متعلقاته ليست مسألة حزبية محضة، ولا هي مسألة سياسية محددة بتصورات ورؤى الحركات والمنظمات المكونة للجنة الدستورية، بقدر كونها إشكالية وطنية عقدية كبرى، ينبغي التعامل معها انطلاقا من دفق الشارع العراقي، وصولا الى كتابة دستور يتفق عليه ابناء الشعب بكل مكوناته، ويكون هذا الاتفاق الهم الاول للجنة الدستورية، وعدم الاعتماد التام على رأي شخصية سياسية ما، بوصفها ممثلة تمثيلا حقيقيا تياراً او طائفة معينة. لذا على اعضاء اللجنة الدستورية ان يتنبهوا، وهم يقومون بمهمتهم الجسيمة هذه، الى ابرز المرتكزات التي جمعتهم، وهي حرصهم جميعا وبالقدر نفسه على عدم توجيه المجريات الدستورية نحو مناطق ضيقة، من اجل الحصول على مكاسب جزئية تهم طائفة دون اخرى، وبعبارة اخرى، على ممثل طائفة ما في اللجنة الدستورية ان يفكر بالطوائف الاخرى بقدر تفكيره بطائفته وحقوقها الدستورية، لا لشيء الا ليكتمل الدستور بالتوافق الحقيقي.

وقد اعرج في كلمتي هذه، مكرها، على احد الامثلة القريبة لاضعه امام الدستوريين، واعني به الطريقة التي وزعت بها الحقائب الوزارية في حكومة الدكتور الجعفري، اذ كانت كل فئة تحرص وحدها، بعيدة عن الآخرين، على الحصول على وزارة سيادية او اثنتين، وكأن هذه الوزارة او تلك ستكون حكرا على هذه الفئة او تلك. وهنا نقول: لا بد من التنبه الى هذا الامر، خصوصا مع تأكيدات اغلب اعضاء اللجنة الدستورية على ان الدستور سيكتب حتما بالتوافق وليس بالمحاصصة.

ولما كان الدستور اتفاقا عقديا بين ابناء الشعب الواحد، وجب على من يضطلع بصياغته ان يوفق بين مصالح المجموعة البشرية التي تحيا في كنف أرض بعينها وفي إطار هوية المجموعة البشرية المعنية.

فأما كون الدستور عقدا اجتماعيا بين مجموعة من الأفراد فيعني أن يستجيب للحقوق الأساسية للإنسان بلا استثناءات تقوم على فلسفة سياسية او دينية او غيرهما، وأما كونه معبرا عن الأطياف والتكوينات التي تتشكل منها المجموعة البشرية فإنّ ذلك يمنع المحددات التي تتعارض مع التعددية والتنوع القومي، والأثني العرقي، والديني المذهبي، فلا تفرض شروط مسبقة من طرف على آخر، وهكذا تنفتح الحريات على مداها ولا تنتهي إلا حيث تبدأ حريات الآخرين.

بقي ان اشير الى قضيتين اساسيتين في كتابة الدستور، اولاهما: تتمثل في الاشخاص الذين سيقومون فعليا بكتابة الدستور، واجد ان من المنطقي ان يصار الى الاعلان عن أي شخص يكلف باية مهمة داخل اللجنة الدستورية، واحسب ان تصريحات اعضاء اللجنة الدستورية قد اكدت في اكثر من مناسبة ان من سيكتب الدستور هم مختصون عراقيون من حملة الشهادات العليا في تخصصاتهم التي ستتنوع بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، يجب ان يكون الشعب على علم دقيق بخلفية الاناس الذين سيرسمون له مستقبله الدستوري، ويجب ان تعلن اسماء هؤلاء على الملأ، ليثق الناس بان من اضطلعوا بتقرير مصيرهم هم من الاكفاء.

اما القضية الثانية، التي اجدها جوهرية في عمل اللجنة الدستورية، فتتمثل في الاعلام، اذ يجب ان تعي اللجنة الدستورية ومن ورائها الجمعية الوطنية ان الثقافة الدستورية في المجتمع العراقي هي ثقافة ضعيفة الى حد كبير، فالكثير الكثير من ابناء الشعب لا يعلمون شيئا عن المجريات الدستورية، بل ان بعضهم لا يهمه ان يعلم شيئا من ذلك، وهذه متأتية من الفجوة العميقة بين السلطة والشارع، لذا يجب ان تسارع اللجنة الدستورية الى وضع خطة اعلامية رصينة ومتكاملة، بهدف اشاعة الثقافة الدستورية وادخالها الى كل منزل عراقي، وصولا الى مشاركة واسعة في الاستفتاء الدستوري المرتقب من قبل ابناء الشعب.

عرض كتاب نوح فيلدمان

بماذا ندين للعراق: حرب وأخلاق وبناء دولة

عن جامعة برنستون، صدر لنوح فيلدمان كتاب: بماذا ندين للعراق: حرب وأخلاق وبناء دولة. والكتاب الذي يقع في ١٣٧ صفحة، لمؤلف عمل في السابق مستشارا لشؤون الدستور مع سلطة التحالف المؤقتة التي أدارت العراق منذ أيار ٢٠٠٣ إلى حزيران ٢٠٠٤، وكان ضمن فريق عمل شارك في إعداد قانون إدارة الدولة الانتقالي الذي احتوى على ضرورة إجراء العملية الانتخابية، وتسليم الإدارة لحكومة عراقية منتخبة. ويدرس فيلدمان مادتي القانون الدستوري والفكر الإسلامي بجامعة نيويورك المرموقة. ويقول تقرير واشنطن إن "أهم ما يميز هذا الكتاب هو أن كاتبه يعكس خبرة أكاديمية ممتازة، ممزوجة بخبرة عملية داخل العراق بعد الاحتلال، من خلال مشاركة الكاتب في إعداد خريطة الطريق لعراق ديمقراطي جديد".

صرخة من أجل العراق

يمكن تقسيم الكتاب على جزئين، أولهما تحليل سياسي دقيق، وثانيهما ذكريات شخصية في العراق، وهو نداء للضمير الإنساني الأمريكي لتحمّل مسؤولياته تجاه الشعب العراقي. ويصرخ الكاتب قائلا "يجب عدم ضياع فرصة بناء دولة في العراق". هذه هي رسالة الكتاب التحذيرية في مضمونها، فالكاتب يصرخ من أجل عدم تدعيم صورة حالة الاحتلال الأمريكي الموجود الآن في العراق. ويرى ضرورة أن تركز الولايات المتحدة على توفير الأمن وبناء الدولة، مشيرا إلى أن هذا يبدأ مع تغيير آليات التعامل مع العراقيين أولا وقبل كل شيء. إن كتاب فيلدمان وثيقة مهمة موجهة لصنّاع السياسة الأمريكية، والمهتمين بضرورة عدم ضياع الفرصة السانحة في العراق.

ويعترف الكاتب بأن إدارة الولايات المتحدة الشأن العراقي في حالة فوضى منذ بدء الاحتلال في أيار ٢٠٠٣، ولأن فيلدمان يعرف العراق جيدا، فضلا عن كونه يتحدث العربية، صار ملما بتفاصيل كثيرة يجهلها الأمريكي العادي حتى صانع السياسة عادة. من هنا يعرض الكتاب تفاصيل ما يجري خلف الأبواب المغلقة فيما يتعلق بإدارة الاحتلال في العراق. وينصح الكاتب بضرورة تبني الولايات المتحدة بصورة أكثر جدية عملية بناء الدولة في العراق، "لأنه الشيء الوحيد الذي سيقبله العراقيون". ويؤكد الكاتب إمكانية بناء الدولة إذا أصبح ذلك هدفا أمريكيا استراتيجيا، لأنه الوسيلة الأكثر فعالية لمحاربة الإرهاب على المدى الطويل، هذا بشرط أن تنجح عملية بناء الدولة في العراق في خلق ديمقراطية مستقرة.

ويؤكد فيلدمان "أن الإرهاب لا ينمو ويترعرع فقط في الدول الضعيفة ذات الحكومة الضعيفة، بل ينمو ويترعرع حيث توجد دولة قوية تغيب فيها الحرية والديمقراطية". ويستشهد هنا بحالات مصر والسعودية والجزائر بصفة خاصة. ويطرح الكاتب دواء فعالا ضد من يقومون بعمليات العنف والإرهاب، والعلاج في نظره ببساطة هو مزيد من الحرية.

هدف بناء الدولة العراقية

يرى الكاتب أن الهدف من عملية بناء الدول بعد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي يتلخص في بناء ديمقراطية، من خلال آليات ومؤسسات تضمن خلق حكومة ذات سيادة تحفظ الأمن وتخلق شرعية جديدة.

ويعرض الكاتب في مقدمة الكتاب اهداف بناء الدول من خلال مقارنة الأهداف خلال الحرب الباردة التي اشتملت على توافر دول راشدة عملت على بناء مؤسسات ديمقراطية راسخة مثل الحالة الألمانية واليابانية والكورية. أما في الحالة العراقية فقد غاب العنصر العقلاني الراشد عن عملية إعادة بناء الدولة حتى الآن، بسبب الانهيار الكامل لمؤسسات الدولة السابقة، مع وجود احتمالات تهديد الاستقرار الإقليمي، فضلا عن الوجود العسكري الكبير. ويرى الكاتب أن لعملية بناء الدولة في العراق بعدا أخلاقيا، وينادي بالعمل على مراعاة مصالح الشعب العراقي ومنع وقوع ظلم على أي من الجماعات الكبيرة هناك. ويؤكد فيلدمان "أن عملية إعادة بناء الدولة في العراق تتضمن في طياتها العمل على كسب عقول وقلوب العراقيين"، مؤكدا أن غياب "أية خطة أمريكية عامة، مع عدم وجود عدد كاف على الإطلاق ممن يتكلمون العربية مع إدارة الاحتلال الأمريكي" صعب من المهمة الأمريكية.

يتناول الفصل الثاني ما اقترفته الولايات المتحدة من أخطاء في العراق، مما أدى إلى وصول الحالة لما نراه كلنا الآن من تسيب أمني كبير. ويعدد الكاتب الأخطاء الأمريكية بدءا من حل الجيش العراقي، وصولا إلى عملية إجتثاث حزب البعث التي تمت بعشوائية نتج عنها غضب قطاع كبير من الطبقة الوسطى في العراق. ومع غياب مجتمع مدني فعال، وبعد فشل تجربة مجلس الحكم الذي أوجدته الولايات المتحدة ولم تحترمه، ولم يحترمه الشعب العراقي كذلك، لم يعد أمام الولايات المتحدة إلا أن تبدأ في نقل السلطات الحقيقية إلى العراقيين.

ويرى فيلدمان أنه من مسؤوليات المحتل أن يحافظ على النظام في الدولة التي يحتلها، لكن غياب الأمن أدى إلى أن يلجأ العراقيون الى نزعاتهم الأولى فيما يتعلق بالهوية. فالشيعة رجعوا إلى الحوزة، والأكراد رجعوا إلى مطالب الانفصال، أما السنة فهم في حالة عدم اتزان. وينادي الكاتب بضرورة أن تأتي عملية بناء الدولة في العراق بحكومة يوافق عليها أغلب العراقيين، ويرى أن "وجود حكومة منتخبة بحرية في العراق قد يؤدي إلى خفض نسبة العداء للولايات المتحدة في العراق وبقية الشرق الأوسط"، ليستنتج أن جذور العداء للولايات المتحدة، والتي تولد عداء متزايدا لها في دول المنطقة، يتمثل في دعم الأنظمة غير الديمقراطية في الشرق الأوسط لأسباب عديدة. وأبسط الحلول للتعامل مع هذا الخطر "هو البعد عن دعم نظم غير شرعية وغير منتخبة".

الأخطاء الأمريكية وإجراء الانتخابات

وينتقل الكاتب في الفصل الثالث والأخير إلى استعراض سحر الانتخابات ودورها كوسيلة وحيدة لإعطاء شرعية للحكومة المنتخبة. إلا أن الكاتب يقر بأن الانتخابات لن تعني انسحابا أمريكيا نهائيا. ويرى فيلدمان أن الانتخابات لم تكن فكرة أمريكية منذ البداية، بل نادى بها آية الله السيستاني، الذي لولاه ما كان للولايات المتحدة أن تجري الانتخابات العراقية في نهاية شهر كانون الثاني الماضي.

ويقر الكاتب بوجود أخطار كبيرة فيما يتعلق بمرحلة ما بعد الانتخابات، وهو ما أثبتت الإحداث صدقيته إلى درجة كبيرة. وأهم الأخطاء الأمريكية في نظر الكاتب، والتي لا تزال آثارها ظاهرة حتى الآن، هو "عدم إرسال الولايات المتحدة أعدادا كافية من الجنود لتوفير الأمن بعد نجاح الجزء الأول المتعلق بهزيمة القوات النظامية العراقية واحتلال العراق". ويذهب إلى أن هذا الخطأ الكبير عرقل منذ البداية عملية بناء الدولة. ونتيجة لذلك لم يجد أغلب العراقيين من ملجأ وملاذ لهم سوى المرجعية الدينية، سواء السنية منها أم الشيعية، مما أدى لاحقا إلى سهولة توظيف من يقومون بأعمال عنف على أسس دينية.

في النهاية يركز فيلدمان على غياب أية جدية داخل الولايات المتحدة فيما يتعلق بمناقشة الحالة العراقية. ويتمثل هذا في "غياب أي جدل أو مناقشة جادة داخل الولايات المتحدة بخصوص ضرورة بناء دولة عراقية حديثة ديمقراطية". وبعيدا عن ذلك يتم "التركيز على موعد عودة الجنود لبيوتهم". ويرى أن إجراء الانتخابات العراقية لن ينهي مسؤوليات الولايات المتحدة في العراق، بل سيغير طبيعتها، انتظارا لإقامة دولة متكاملة على أسس ديمقراطية حقيقية.

ماذا قدم برنامج رئاسة مجلس الوزراء؟

أحمد عبدالعال الصكبان

بعد نشر الجزء الأول من هذا المقال وصلت اليّ رسالة من أخ كريم يعاتبني فيها على إيراد اسم الدكتور الجعفري كثيراً عند التطرق لسلبيات برنامج الحكومة الحالية، برغم اتفاقه مع ما جاء من نقاط، و الحقيقة أنني ضبطت نفسي أتساءل أيضاً لماذا كررت اسم الدكتور الجعفري في كثير من الجزء الأول؟ فأسعفني أن برنامج الحكومة قدم تحت اسم"البرنامج السياسي لرئاسة مجلس الوزراء"! و حقيقة لست أعلم ما المقصود تحديدا بهذا العنوان : هل رئاسة المجلس بها آخرون غير الجعفري؟ هل كتب الدكتور البرنامج وحده دون الوزراء ؟ هل ناقشه مع حزبه أو مع بقية أطراف الائتلاف العراقي ؟ ثم هل ناقشه مع المتحالفين مع الائتلاف"التحالف الكردستاني" ؟ و لست أعلم للآن دلالة عنوان برنامج الحكومة ..

نعود لبرنامج الائتلاف الفائز بأعلى الأصوات في انتخابات الثلاثين من كانون الثاني السابق الذي حمل رمز الشمعة، و لكن يبدو أن الشمعة كانت متوهجة في أثناء الدعاية الانتخابية ثم خفت شعاعها شيئا فشيئا عند تقديم برنامج الحكومة ثم لاحقا عند عمل الحكومة و تصريحات بعضهم فيها ،سنجد البند السابع في برنامج الائتلاف يدعو لـ "قضاء مستقل"، لكن ما حدث قبل شهر تقريبا من هجوم ضار- تورط فيه للأسف مسؤولون بالحكومة - على وزراء من الحكومة السابقة و الذين استدعوا للتحقيق معهم، هو أقرب مثال على قبر هذا الهدف في مهده،فطالما لن نحترم حق المتهم- و هؤلاء لم يصبحوا بعد متهمين،و طالما لم نقدم كل من تحوم حوله الشبهات للقضاء و اخترنا فقط المنتمين للأحزاب الأخرى،فإن هيبة القضاء لن تصبح محفوظة، و ستظل تهمة الأبعاد السياسية في المحاسبة القضائية وصمة تسيء لثوب القضاء الناصع أو المدعو ليصبح ناصعاً.

و من جملة ما وعد به أيضاً برنامج الائتلاف " تبني نظام الضمان الاجتماعي الذي تتكفل الدولة من خلاله بتوفير فرص العمل لكل عراقي قادر على العمل، أو بتوفير معيشته عند العجز" و المحبط - و المناقض لهذا البند - أن سمعنا وزير المالية السيد علي عبد الامير علاوي يربط حقوق المتقاعدين(الذين سددوها مسبقاً على مدار حياتهم الوظيفية باقتطاعات من رواتبهم) بقرارات البنك الدولي. و يقول إنه لا يستطيع زيادة رواتب المتقاعدين لمواجهة التضخم الحادث الآن، كما تم تعيين الكثيرين في وظائف حكومية على أساس القربى و الانتماء الحزبي، بل وصل الأمر إلى قيام احد مستشاري الامن باصدار قرار فصل ألف موظف دفعة واحدة من وزارة الكهرباء، و إن كان يحمد لحكومة الدكتور الجعفري أنها رجعت عن هذا القرار بعد ما نشر عنه و منه مقال لنا، و ظني أن هناك أجنحة داخل الحكومة الحالية بعضها يراعي فقط الاعتبارات السياسية و يعين و يفصل على أساس حزبي و طائفي ،بينما بعضهم الآخر يراجع نفسه و ينتصر للحق في النهاية و يفهم أن حق العمل هو حق يجب على الحكومة أن تكفله للجميع إعمالا بمبدأ تكافؤ الفرص وعلى وفق معايير الكفاءة لا النسب و القربى و غير ذلك.

ووعد برنامج الائتلاف أيضاً بتقديم التسهيلات المناسبة للمواطنين لبناء المساكن،لكن ما حدث هو تفاقم أزمة السكن بالبلد، فالقليلون تلقوا أموالا على شكل قروض للبناء، برغم أن بناء بيوت بالعاصمة بغداد مثلاً ليس بالأمر السهل لارتفاع أسعار الأراضي وندرتها، و توقعنا أن يكون هناك حل عملي مثل الشروع فورا في بناء مجمعات سكنية مناسبة للحياة و تلقي أقساط بنائها من المواطنين على دفعات في فترات زمنية تمتد ربما لعشرين أو ثلاثين عاما ، و هو حل مناسب لدولة ما زال دخل الفرد فيها-إن وجد- متأرجحاً و قابلا للانقطاع في أية لحظة.

ونادى برنامج الائتلاف أيضاً و تحت بند "الإصلاحات الإدارية والنزاهة" بـ" العمل على إرساء مبادئ النزاهة والأمانة والشعور بالمسؤولية، في الدوائر والمؤسسات التابعة للدولة ومكافحة الفساد الإداري،" و لنا أن نراجع كم الفساد المستشري في الدوائر حتى أن وكالات الأنباء تنقل يوميا العديد من الأمثلة على هذا الوباء المتفشي بالعراق،لنعرف أن هذا البند لم يطبق بالطريقة المثلى ،كما أنه لم تتبنَ الحكومة الحالية إصدار لوائح واضحة لأداء مفوضية النزاهة و أصبحت تعمل بطريقة انتقائية برغم نجاحها في بعض الحالات لكن كان يجب ابتداء وضع ضوابط عمل لها.

الأمر ينطبق أيضا على الهدف الآخر في البند نفسه حسب برنامج الائتلاف و هو " دعم مؤسسات المجتمع المدني لتأخذ دورها الفعال في التنمية الاجتماعية" و لنا أن ننظر للاعتداءات التي تتم كل فترة على نشطاء العمل الأهلي- جمعية حقوق الإنسان في بابل مثلا- الاعتداء على طلاب البصرة قبل شهرين - الاعتداء على شباب النجف لأنهم يرتدون الجينزا!. و الأدهى من ذلك أن تكريس فكرة الحريات المدنية و الشخصية بما يتسق مع الهوى العام هو بند مهم في عمل المنظمات الأهلية، لكن أحدا من الحكومة لا يشدد على هذه النقطة، و ربما يكون هناك من بين قادة الائتلاف من يفهم أن عمل الجمعيات الأهلية حرام في حرام لذا لا يتخذ أحد من الحكومة إجراءً رادعا لهؤلاء الذين يعتدون على ناشطي العمل الأهلي خاصة المنظمات التي تصدر التقارير الموثقة على تجاوزات الحكومة و منتسبي الأحزاب.

ذكر برنامج الائتلاف أيضا ضمن أهدافه "انتهاج سياسة اقتصادية متوازنة تضمن حل مشكلات البلد، والعمل على إطفاء الديون العراقية وإلغاء التعويضات واستخدام الثروة النفطية في مشاريع التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاه للمواطنين." و يكفينا هنا الإشارة إلى عدم مخاطبة الدكتور الجعفري للمسؤولين بالكويت في أثناء زيارته لها بشأن مطالبتهم بلدنا بديون مبالغ في قيمتها تسبب فيها نظام صدام، بل أعادت وكالة الأنباء الكويتية-كونا-بعد مغادرة الجعفري بـ(٥) أيام التأكيد على لسان أحد الساسة الكويتيين أن الجعفري لم يفتح موضوع الديون لا من قريب ولا من بعيد ، فهل هذه هي صيانة حقوق العراق المالية ؟

نترك برنامج الائتلاف و برنامج"رئاسة الوزراء" قليلا ، و ننتقل لأداء الحكومة عملياً الذي شابه العديد من الأخطاء التي لا مجال لسردها جميعا الآن لكن نستشف أن بعض الأخطاء نابع من سوء إدراك بعضهم لما كلفوا به من مهمات في هذه الفترة الانتقالية الحاسمة من تاريخ العراق، و بعضها يتعلق بفهم هذه الحكومة طبيعة العلاقة مع المواطن و حدود دورها بعدما أصبحوا في موضع السلطة و أنهم يديرون دولة و حكومة و ليسوا مجرد رؤساء أحزاب متنازعة، و من أهم المآخذ التي تؤخذ على أداء حكومتنا الحالية هو عدم الالتفات لرأي الشارع و إعلاء أحزابهم عن أي نقد ، فقد أقيل مثلاً قائد شرطة البصرة اللواء حسن سوادي من منصبه بسبب تصريحات أدلى بها لجريدة الجارديان البريطانية كشف فيها عن عدم سيطرته على ٧٥٪ من أجهزة الشرطة في البصرة بسبب تحكم الأحزاب فيها،بالطبع هذا لم يرض القائمين على الأمر فأحزابهم محصنة ضد أي نقد حتى لو كان ما تقوم به بعض عناصر محسوبة على هذه الأحزاب هو نوع من التساهل في أمن البلد و المواطن.

كما تصاعدت سلطات المجالس المحلية التي يدين بعض أعضائها بالولاء للأحزاب التي عينتهم ، فبدلا من استغلال الحريات و الصلاحيات الممنوحة لهذه المجالس لمصلحة العمل بحرية بعيدا عن أجواء المركزية المقيدة، نرى انه قبل أيام اعتدى بعضهم وهم من مجلس محلي على مدير الشباب والرياضة في كربلاء و مدير الرياضة والشباب في منطقة الفرات الأوسط،كما فصل المجلس المحلي نفسه قائد شرطة المدينة السيد عباس فاضل الحسني برغم أن تاريخه الوظيفي يشهد له بحسن الأداء و طهارة اليد.

إنني أتمنى لو نظر القائمون الى الامر فيما قدمنا بعين النقد الذاتي، فقبل كل شيء نحن نفكر بالعراق، و لا أعتقد أنه غائب عن فكر و عمل الدكتور الجعفري و عن كثير من المخلصين في حكومته، فقط نبهنا لما اعترى أداء هذه الحكومة من أخطاء، و للتناقض الذي وقعت فيه ببث دعايات انتخابية و برامج ليست على المستوى المطلوب أو الواقعي، و أملنا في إعادة التفكير في أي خلل يحدث الآن لأن الخاسر منه لن يكون هذا الحزب أو ذاك بفقدانه مصداقيته أمام الناخب، الخسارة لن تكون مقعداً بالبرلمان أو بضعة آلاف من الاصوات تتحول لمنافس من حزب أو تيار آخر ،الخسارة ستكون العراق نفسه في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها من إرهاب أعمى، و يكفينا أخطاء لنتفرغ أيضاً بكل قوتنا لدرء شر ما يخطط لبلدنا من حرب طائفية جنبنا الله إياها.